جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور
على الفعل وتأخير اى تأخير جائز فيما عداهما كتأخير
الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا
ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب
فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بها فلا
يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانها بعد
النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغير ان
كما لا تتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم
يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره
فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التأخير
انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان كل واحد منهما
وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل
عنه بالقصد فكأنه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما
بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن
في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال

كما سبق

كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع
من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق و
اجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان نحو ما كان احسن
زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن دائم الا
انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء
اى مبتدأ اى ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول
او ذو ابتدأ بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما
ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة
تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه
وما بعدها اى ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب
موصولة اى ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف
اى الذي احسن زيدا اى جعله ذا حسن شيء عظيم
وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبر قال الشارح
الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب
حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى

King Saud University
Copyright © King Saud University